مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية
العدد التاسع – المجلد الأول
نوفمبر 2017
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية

صلاح علي أحمد محمد محجوب عبدالله حامد
جامعة أم درمان الإسلامية || السودان

الملخص: تهدف الدراسة لتحليل الآثار المتوقعة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية **IAS39** والذي حل محل المعيار الدولي **IAS39** على المصارف العربية ، حيث يبدأ التطبيق الإلزامي لهذا المعيار في مطلع العام 2018م ، وتمثل متطلبات تطبيق هذا المعيار تحدياً كبيراً للمصارف العربية في مجالات الائتمان والتمويل والنظم المصرفية والمحاسبية . تناولت الدراسة عرضاً للمعيار الدولي للتقارير المالية **IFRS 9** ومتطلبات تصنيف وقياس الالتزامات مع التركيز علي أوجه الخلاف بينه وبين المعيار الدولي **IAS39** ذلك ركزت الدراسة علي التحديات التي تواجه تطبيق المعيار وأثر تطبيق المعيار علي القطاع المصرفي بالتركيز علي نموذج خسائر الائتمان المتوقعة **ECL**، وعرضت الدراسة لموقف المصارف العربية الحالي في إطار سياسة التحول لتطبيق المعيار **IAS39**، وتناولت الدراسة لنماذج من التجارب لبعض المصارف العربية وتقييم تلك التجارب ، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها : أن التغيير في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة سيحدث قيوداً في السياسات الائتمانية والتمويلية في المصارف العربية في حين أن المعيار **IAS39** سيعزز من ثقة المساهمين والمودعين نسبة لانتهاجه سياسة التحوط لتفادي الخسائر المتوقعة الذي بدوره يقلل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بسداد الالتزامات ، بالإضافة لبعض التوصيات..

الكلمات المفتاحية: IAS39 – سياسات – الائتمانية – التمويلية – المصارف العربية .

1. الإطار العام للدراسة

مقدمة :

على أثر الانتقادات التي وجهت بصورة كبيرة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) ، نسبة للصعوبات التي صاحبت تطبيقه ، وذلك في أعقاب تداعيات الأزمة العالمية ، صدرت المسودة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمتعلق بالأدوات المالية التي تحمل تعديلات كبيرة ، سيكون لها العديد من الآثار الإيجابية لمعالجة الانتقادات السابقة لإصداره ، ولكن من المتوقع أن يحدث تطبيق المعيار (IFRS 9) تأثيرات متعددة على منشآت الأعمال بصورة عامة ، وعلى قطاع المصارف على وجه الخصوص ، وتحاول هذه الدراسة تلمس تلك الآثار على سياسات الائتمان والتمويل للمصارف العربية.

مشكلة الدراسة :

تمثل مشكلة الاعتراف بخسائر الائتمان واحدة من المشكلات التي برزت بصورة واضحة خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة ، حيث اعتبر أن تأخر الاعتراف بخسائر الائتمان والانتظار لحين حدوثها بصورة فعلية سبباً من الأسباب التي أدت لتفاقم الأزمة ، خاصة بالنسبة للمصارف والجهات التمويلية . وقد وجهت العديد من الانتقادات للمعيار (IAS 39) نتيجة للصعوبات التي واجهت الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية في تطبيقه ، واستجابة لذلك صدر المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) في يوليو 2014 م الذي يحوي العديد من المتغيرات المتعلقة بتصنيف وقياس الأصول المالية ما بين القياس بالقيمة العادلة والتكلفة المطفأة . بالإضافة إلي استحداث نموذج لخسائر الائتمان المتوقعة (ECL) ، و يتطلب احتساب مخصصات للديون المتوقعة قبل حدوثها مما سيكون له أثرٌ

علي قياس مخاطر الائتمان، إضافة إلي المتغيرات التي استحدثها المعيار بشأن محاسبة التحوط . ويمكن صياغة تساؤلات الدراسة فى الآتي :

- ما أهم المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الأدوات المالية والالتزامات الإضافية التي احدثها المعيار (IFRS9)؟
- ما أوجه الاختلاف بين المعيارين (IFRS 9) و (IAS 39) ؟
- ما الآثار المحتملة التي يمكن أن يحدثها تطبيق المعيار (IFRS 9) علي سياسات الائتمان والتمويل المصرفي ؟

أهداف الدراسة :

تركز الدراسة على تحقيق هدف محوري عام يتمثل في دراسة الآثار المتوقعة من تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) على سياسات الائتمان والتمويل المصرفي بصورة محددة ويأتي تبعاً لذلك مجموعة أهداف مكملة لهذا الهدف أهمها :

1. تقييم أثر القياس الجديد الخاص بخسائر الائتمان المتوقعة وبناء المخصصات المتعلقة بها.
2. الآثار المتوقعة لتطبيق نموذج (ECL) على تصنيف الأصول المالية اعتماداً على نموذج أعمال المصارف لإدارة الأصول ، وخصائص التدفقات التعاقدية.
3. أسس القياس والاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة .
4. دراسة واقع المصارف العربية في تبني تطبيق المعيار (IFRS 9).

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول جانباً من الجوانب المحاسبية التي لها آثار مباشرة على بيئة الاستثمار، والسياسات المرتبطة بذلك من الائتمان والتمويل على مستوى البيئة العالمية ، وتقييم مدى تأثر واقع المصارف العربية بذلك في ظل واقع اقتصادي متغير. يتطلب من المصارف العربية مواكبة تلك التطورات المتلاحقة علي قواعد ونظم منح التمويل في ظل الأزمات العالمية .

منهج الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل مشكلة البحث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Approach ، والمنهج الاستقرائي الاستنباطي في تحليل مشكلة الدراسة والتوصل للنتائج والتوصيات .

الحدود الزمانية للدراسة :

تمثل الحدود الزمانية للدراسة من تاريخ صدور المعيار (IFRS 9) في نوفمبر 2009م ، ومرحلة التدرج في التطبيق الاختياري ، و لحين اكتمال مراحل التطبيق في 2010م .وحتي بداية التطبيق الالزامي 2018م .

الحدود المكانية :

عينة مكونة من ثلاث مصارف مركزية عربية تم اختيارها بناء علي تقسيم الدول العربية لثلاث مجموعات حسب درجة ومستوي تبني تلك الدول لمعايير التقارير المالية الدولية ، وواقع تبنيها الاختيارى لتطبيق المعيار (IFRS 9) .

خطة الدراسة :

لتحقيق متطلبات الدراسة الأساسية قسمت لثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الإطار النظري للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9).

المبحث الثاني : تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) على القطاع المصرفي .

المبحث الثالث : الموقف الراهن للمصارف العربية في إطار سياسة التحول لتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9).

نتائج وتوصيات الدراسة .

المبحث الأول / الإطار النظري للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)

وكمدخل لهذه الدراسة يركز هذا المبحث علي تناول مفهوم ومراحل و نشأة وتطوير المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) وأوجه اختلافه عن معيار المحاسبة الدولي 39 و ذلك وفق ما يلي:

أولاً: مفهوم ونشأة وتطور المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9):

كان لتداعيات الأزمة المالية العالمية أثرٌ واضحٌ علي بيئة الأعمال بصورة عامة ، و علي معايير المحاسبة على وجه الخصوص وذلك للإرتباط الوثيق الذي تلعبه معايير المحاسبية بالبيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال وبرزت هذا الاثار بصورة جلية في التغييرات التي حدثت في معايير المحاسبة الدولية (IAS) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بجانب التغييرات في المبادئ المحاسبية المقبولة بصورة عامة (GAAP) ، وكان لكل هذه التغييرات أثرٌ واضحٌ في التقليل من الآثار السالبة للأزمه ، بالإضافة لتلبية مطالب البعض بإجراء تحسينات على المعايير القائمة لضمان جودة إعداد التقارير المالية ،علماً بأن الإهتمام بتلك المعايير ذو دلالة كبيرة فيما يتعلق بتدعيم القابلية للمقارنة وتحسين الشفافية ، وزيادة جودة التقارير المالية بغرض زيادة منافع المستثمرين ، وتحسين ورفع كفاءة الأسواق المالية مع مراعاة مصالح الأطراف المستفيدة من المنشآت المختلفة [(1)] ، وفيما يتعلق بالأدوات المالية بصفة خاصة المعيار (IAS 39) واستجابة لتلك الاتجاهات واستناداً علي الجهود المبذولة من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) . ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والمجموعة الاستشارية للأزمة المالية (FCAG) صدر معيار إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS9) وكان ذلك في 12/ نوفمبر 2009م كبداية للمعيار وكجزء من مشكلة الاعتراف وقياس الأصول المالية . على أن تكتمل عملية الإحلال بين المعيارين كهدف مستهدف خلال العام 2010م [(2)] ، وذلك من خلال القيام بالعديد من التعديلات على المعيار (IAS39) والتي من أبرزها أن المعيار (IFRS9) يغطي التصنيف والقياس للموجودات والمطلوبات المالية ، حيث إن تطبيق المعيار سيكون سارياً في يناير 2018م على الرغم من أن مجلس معايير التقارير الدولية أتاح مساحة للتطبيق المبكر للمعيار اعتباراً من 2015م ، و قد وضع المجلس برنامجاً ليحل المعيار (IFRS9) بديلاً للمعيار (IAS 39) [(3)] ، وهذا الذي جعل المجلس يسارع بوضع خطة لاستبدال معيار المحاسبة الدولي 39 بالمعيار (IFRS9) من خلال ثلاث مراحل رئيسية وهي[(4)] :-

1. المرحلة الأولي: تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية ابتداءً من نوفمبر 2009م ، فقد أصدر المجلس بنوداً بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) تتعلق بتصنيف وقياس الالتزامات المالية ، حيث إن تلك البنود تتطلب أن تكون جميع الأصول مصنفة استناداً على نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق التعاقدي للأصل المالي ، فالأصول تصنف مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف معاملة معينة في حالة أصل مالي ليس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، وتقاس الأصول لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة

العادلة ، وفي أكتوبر 2010م أضاف المجلس إلى المعيار(IFRS9) المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية .

2. المرحلة الثانية :- منهج انخفاض القيمة (التكلفة المطفأة وانخفاض القيمة).
3. المرحلة الثالثة :- محاسبة التحوط : حيث إن المجلس بحث في هذه المرحلة كيفية تحسين وتبسيط متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بمحاسبة التحوط المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي (IAS39) ، ومن المعلوم أن محاسبة التحوط تؤثر علي أسس الاعتراف بالأرباح والخسائر (الإيرادات والمصروفات) المتعلقة بالبند المغطي أو أداة التحوط ويأخذ ذلك شكلين حسب ما ورد في (IAS 39) التغطية بالقيمة العادلة أو التدفق النقدي – صافي تحوط الإستثمار [5] ، و وضع المجلس اتجاهين يستخدمان لتحديد كيفية تصنيف وقياس الأصول المالية هما [6].
   1. نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية.
   2. خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصول المالية.

وعليه يمكن توضيح نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية بأنه ذلك النموذج الذي يشير للطريقة التي تدير بها البنوك المركزية الأصول المالية بغرض توليد التدفقات النقدية، وذلك للمحافظة على القيمة الزمنية للنقود وتجنب مخاطر الائتمان التي من ضمنها مخاطر الاقتراض الأساسية (مخاطر السيولة، زيادة التكاليف، التأثير على هامش الربح)، واستناداً علي ذلك النموذج فيري البعض [7] أنه ينبغي علي المديرين أن يدرجوا في التقرير السنوي تفسيراً للأساس الذي أستند عليه في تولد التدفقات المالية علي المدي الطويل ، ويمثل (نموذج الأعمال) مصطلحاً إضافياً لمصطلحات التقارير المالية والإدارة ، أما الوسيلة الأخرى المتمثلة في خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصول المالية فهي أيضاً واحدة من المؤشرات الأساسية لتحديد تصنيف وقياس الأصول المالية.

ثانياً:المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية وفقاً للمعيار الدولي لأعداد التقارير المالية (IFRS9) :

ويمكن تناول أهم تلك المتطلبات من خلال النقاط الآتية[8] :

1. نقل معظم المتطلبات في معيار المحاسبة الدولي 39 المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية لهذا المعيار (IFRS9) دون أي تغيرات ، حيث إن معظم الالتزامات كانت في معيار المحاسبة الدولي 39 تقاس بالتكلفة المطفأة أو يتم تقسيمها إلي عقد أساس يقاس بالتكلفة المطفأة ومشتقة ضمنية تقاس بالقيمة العادلة ، أما الالتزامات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة بما في ذلك جميع الالتزامات المشتقة فتقاس بالقيمة العادلة ، عليه يمكن القول بأن الجهات المعنية طالبت المجلس بالإبقاء على معظم تلك المتطلبات السابق ذكرها نسبة لعدم تعارضها مع واقع التطبيق العملي وكان ذلك سبباً لنقلها للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) دون تغيير، يتضح من ذلك أن المعيار (IFRS9) لم يلغ كل متطلبات التصنيف والقياس ، وخاصة المتعلقة بالالتزامات المالية ، بل استند عليها وأصبحت جزءاً منه ، مما يؤكد أن المعيار (IFRS9) لم يبدأ من الصفر بل هو تطوير وتحديث لمعيار المحاسبة الدولي (IAS39) .
2. أما بخصوص الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة (الأصول المشتقة المرتبطة بتلك الاستثمارات) فبالاتساق مع المتطلبات المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) تم إلغاء الاستثناء من قياس القيمة العادلة للالتزامات المشتقة المرتبطة بتسليم أداة حق الملكية غير المسعرة ، والتي يجب تسويتها عن طريق هذا التسليم بموجب معيار المحاسبة الدولي (IAS39) . و إن لم تكن تلك المشتقات قابلة للقياس على نحو موثوق ، فإنه يجب قياسها بسعر التكلفة ، إلا أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) استبدل ذلك بقياسها بالقيمة العادلة .

3. ووفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) فقد تم تغير المتطلبات المتعلقة بخيار القيمة العادلة للالتزامات المالية لتتناول مخاطر الائتمان الخاصة ، علماً بأن تلك التحسينات تأتي تلبيةً للتغذية الراجعة المتسقة مع مخاطر الائتمان، والالتزامات يجب أن لا تؤثر على الأرباح أو الخسائر ما لم يكن الالتزام محتفظاً به لأغراض المتاجرة ، وحيث إن تلك التحسينات أتت بعد المقترحات التي نشرت في مايو 2010م بمسودة العرض لخيار القيمة العادلة للالتزامات المالية بدلاً عن سعر التكلفة .
4. نقل المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي (IAS39) المتعلق بإلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية إلي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) دون تغيير.
5. نسبة للمتطلبات التي وردت في النقطتين السابقتين (3، 4) أعلاه تم إعادة هيكلة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) ، فقد أعيد ترقيم العديد من الفقرات وتسلسل البعض منها مع إضافة فقرات جديدة لمواءمة الإرشادات التي نقلت من معيار المحاسبة الدولي دون تغيير، بالإضافة إلي ذلك فقد أضيفت أقسام جديدة للمعيار الدولي لأعداد التقارير المالية (IFRS9) إشارة للإرشادات التي تظهر من المراحل اللاحقة لمشروع المعيار ، بالإضافة إلي ذلك فقد تم توسيع نطاق أساس الاستنتاجات عن المعيار (IFRS 9) ليشمل فقرة تناقش الارشادات التي نقلت دون أن يعاد فيها النظر ، علماً بأنه قد أجريت تعديلات ضرورية لتلك المادة[9] .
6. بقاء مجهودات كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASC) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB) كالتزام منهما في تحقيق المزيد من قابلية المقارنة على المستوي الدولي خاصة في مجال محاسبة الأدوات المالية ، ومن خلال ماورد يلاحظ (الباحثان) أن المجهودات التي تمت من قِبل المجالس المهنية للتحسينات التي تمت للانتقال من (IAS39) إلي (IFRS9) كانت ضرورية مع أهمية الاستمرار في بذل المزيد من المجهودات لمقابلة التطورات المتسارعة والتي تؤثر على المعايير عموماً والتنفيذ الفعلي للمعيار (IFRS9) في 2018م حسب الخطة الموضوعة علي وجه الخصوص.

ثالثاً:- هدف ونطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9(IFRS9) :

- **هدف المعيار (IFRS 9)** : يهدف المعيار للحد من المشاكل والصعوبات التي صاحبت تطبيق المعيار المحاسبة الدولي (IAS39) ، و يركز المعيار بشكل أساسي علي وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية للأصول والالتزامات المالية بحيث يُمكن ذلك من عرض معلومات ملاءمة وذات فائدة لمستخدمي البيانات المالية بغرض تقييم المبالغ والتوقيت والشكوك المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة . ووضع أسس للإعتراف و القياس والإطفاء ومحاسبة التحوط كجزء من مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية باستبدال معيار المحاسبة الدولي (IAS39) الأدوات المالية الاعتراف والقياس ، و أعد المعيار (IFRS9) بشكل موضوعي كمدخل للإعتراف وقياس الأصول المالية بصورة تعكس نموذج الأعمال الذي يمكن إدارته من خلال خصائص التدفق النقدي التعاقدي، ونموذج انخفاض قيم الأصول و القروض و الأدوات المالية لمحاسبة التغطية [10].
- **نطاق المعيار (IFRS 9)** : من خلال ما تم عرضهفإن نطاق هذا المعيار يغطي جميع البنود التي تقع ضمن معيار المحاسبة الدولي (IAS39) الأدوات المالية والقياس والاعتراف[11] ، ويمتد نطاق المعيار الدولي التقارير المالية (IFRS9) ليحتوي على الأصول الثابتة بالإضافة إلى الالتزامات المالية [12] :

ويشير(الباحثان) الي أن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) يغطي جميع جوانب المعيار (IAS39) وذلك لشمولها على المراحل الثلاثة سالفة الذكر حيث أن البعض منها تم اعتماده كالالتزامات المالية المتعلقة بالأدوات المالية بينما البعض الآخر أجريت عليه بعض التغييرات .

رابعاً: أوجه الاختلاف بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) ومعيار المحاسبة الدولي (IAS39) :

إضافة لما تم تناوله من أوجه الشبه والاختلاف بين المعيارين و لمزيد من التوضيح نعرض مقارنة إضافية يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (1) أوجه الاختلاف بين (IFRS9) و (IAS39)

رقم	مجال المقارنة	المعيار الدولي IAS 39	معيار التقارير IFRS 9
1	مسمي المعيار	الأدوات المالية الإعتراف والقياس	الأدوات المالية
2	سريان التطبيق	يسري في الوقت الحالي (وقت صدوره)	السماح بالتطبيق من فترة مبكرة في 2013/1/1 م وإلزامية التطبيق في 2018/1/1م
3	نطاق المعيار	جميع الأصول والمطلوبات المالية ومحاسبة التحوط	يشمل فقط الأصول المالية ، وفي الوقت الحاضر لا يشمل المطلوبات المالية و إستبعاد الأدوات المالية وإنخفاض القيمة ومحاسبة التحوط (حسب مراحل التطبيق الثانية والثالثة)
4	تصنيف أدوات الدين	القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVPL), والأدوات المتاحة للبيع (AFS) والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (HTM)	القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVPL)والتكلفة المطفأة(AC)
5	تصنيف أدوات حقوق الملكية	القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVPL), والأدوات المتاحة للبيع (AFS)	القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVPL)والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (FVOCI)
6	أسس التصنيف	نية التعاقد لأجل تحقيق أرباح علي المدي القصير ، القروض ، المشتقات تخضع لقيود محددة.	يتم التصنيف على أساس نموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية

رقم	مجال المقارنة	المعيار الدولي IAS 39	معيار التقارير IFRS 9
7	قياس أدوات الدين	تقاس بالتكلفة المطفأة إذا صنفت محتفظ بها حتي تأريخ الإستحقاق وهناك بعض التصنيفات تقاس علي أساس القيمة العادلة .	-تقاس بالتكلفة المطفأة (AC) إذا كان هدف نموذج الأعمال هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل فقط سداد أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي غير المسدد. - أدوات الدين التي تتوافر فيها المعايير المذكورة أعلاه يجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVPL) إذا كان التصنيف سيفضي أو تقليل أو عدم تطابق في القياس المحاسبي. - إذا لم يكن كذلك، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVPL)
8	قياس أدوات حقوق الملكية	تقاس بالقيمة العادلة، مع استثناء الأسهم غير المسعرة ، و يتم قياس الاستثمارات بالتكلفة حيث القيمة العادلة لضعف الموثوقة .	تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، لكن المنشأة قد تحدد إختياراً غير قابل للنقض عند الإعتراف المبدئي فيما يخص إستثمارات محددة في أدوات حقوق الملكية التي تقاس بخلاف ذلك بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة لعرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر ، بشرط عدم وجود نية المتاجرة .
9	المشتقات الضمنية	تعتبر ضمن العقود المختلطة وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVPL)	تفصل المشتقة الضمنية عن العقد الأساسي وتقاس كمشتقة وفق ما ورد بهذا المعيار إذا كانت الخصائص الاقتصادية للمشتقة الضمنية ومخاطرها غير مرتبطة علي نحو وثيق بخصائص العقد الأساسي ومخاطره وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .
10	خيار القيمة العادلة	يمكن أن تحدد المنشأة أصول مالية تقاس بالقيمة العادلة عند الإعتراف المبدئي ولها مطلق الحرية في القيام بذلك دون مراعاة لمعايير أخري .	تقيس المنشأة الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الإعتراف المبدئي فقط ، وبعد الاعتراف المبدئي يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة

رقم	مجال المقارنة	المعيار الدولي IAS 39	معيار التقارير IFRS 9
11	إعادة تصنيف أدوات الدين	يتم إعادة تصنيف الدين من بين (4) مجموعات محددة بالمعيار بموجب ظروف محددة (الربح/ الخسارة) تبعاً لحركة التصنيفات الواردة بالمعيار، ويعاد التصنيف من تأريخ الإحتفاظ بأدة الدين حتي تأريخ الإستحقاق بصورة جادة مالم تحدث إستثناءات .	إذا تغيرت أهداف نموذج الأعمال يسمح إعادة التصنيف للأدوات المالية من الربح أو الخسارة الى التكلفة المطفأة أو العكس علي أن تكون تلك التغيرات واضحة للأطراف ذات العلاقة ويتوقع أن يكون ذلك نادراً.
12	إعادة تصنييف أدوات حقوق الملكية	يسمح بإعادة التصنيف بين أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع والقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة ، عندما يكون الربح والخسارة غير المحققة معترفاً بها الأرباح والخسائر علي أساس القيمة العادلة ، وعندما يتم التحويل من القيمة العادلة من خلال الربح إلي الأدوات المتاحة للبيع لا يمكن عكس الربح أو الخسارة المعترف بها وغير المحققة ، كل الأرباح والخسائر المحققة من الأدوات المتاحة للبيع تدرج في الأرباح والخسائر خصماً على حقوق المساهمين .	إذا أعادت المنشأة تصنيف أداة بين القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل إلي فئة قياس القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة يستمر قياس الأداة بالقيمة العادلة ويعاد تصنيف الأرباح المتراكمة في الدخل الشامل من حقوق الملكية إلي حساب الأرباح والخسائر في تاريخ إعادة التصنيف .

المصدر:R.V enkata Subramani , Salient differences between IAS39 and IFRS9 ,December 23,2009,p.1

من خلال الجدول (1) أعلاه يلاحظ (الباحثان) الاختلاف الواضح بين المعيارين علي الرغم من أن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) قام علي أساس المعيار الدولي 39 ، غير أن التعديلات الإضافية كانت كبيرة وجوهرية ، ويمكن الإشارة إلي أن أبرز أوجه الخلاف تكمن في الآتي[13] :

1- بالنسبة لمعيار المحاسبة الدولي (IAS39) يعتمد في التصنيف على التالي:

أ. الاعتماد على قواعد محددة.

ب. التصنيف يتضمن تعقيدات وصعوبة في التطبيق.

ج- التصنيف يعتمد على نماذج متعددة لانخفاض القيمة.

د- أرباح الائتمان الخاصة والخسائر والمعترف بها في الربح والخسارة .

هـ- قواعد إعادة التصنيف معقدة.

2- بالنسبة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) فإن التصنيف فيه يعتمد على الآتي:

أ. الاعتماد على مبادئ عملية.

ب. الاعتماد على نموذج الأعمال وطبيعة التدفقات النقدية.

جـ يعتمد على نموذج واحد لانخفاض القيمة.

د- أرباح الائتمان الخاصة والخسائر تعرض في (OCI) لخيارات مطلوبات القيمة العادلة.

هـ- إعادة التصنيف يحركها نموذج الأعمال.

خامساً: التحديات التي تواجه تطبيق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية (IFRS9) :

إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ليس بالأمر السهل ، وذلك للتدرج الذي مر به المعيار وفق مراحل متعددة من السنوات ابتداء من يونيو 2009م انتهاء بالاستبدال الكامل في 2014م . على أن يكون سارياً من يناير 2018م على الرغم من إتاحة الفرصة لتطبيق مراحل المعيار منذ فترة مبكرة . و يعني هذا وجود العديد من التحديات التي تقابل تطبيقه تتطلب التتطبيق التجريبي ويتم تناول ذلك وفق الآتي[14] :

1. حاجة المنشآت إلي تقييم كل الأدوات المالية التي ستتأثر ببدائل القياس وفقاً للمعيار (IFRS9) وبموجب ذلك لابد من إجراء التعديلات على الأنظمة المحاسبية بتلك المنشآت.
2. وجود العديد من المجالات التي تتطلب الاجتهاد والتفسير من قبل معدي البيانات المالية والمحاسبين القانونيين ، مثال ذلك ما إذا كان نموذج الأعمال مثلاً يدار بطريقة نشطة بغرض تحقيق التغير في القيمة العادلة.
3. إن الأدوات المالية التي أعيد تصنيفها في فترة سابقة وفقاً للمعيار (IAS39) تحتاج مرة أُخري إلي إعادة تصنيفها وفقاً لمبدأ القيمة العادلة استناداً للمعيار (IFRS9) ؛ حيث إنها تعتمد على نماذج الأعمال وخصائصها.
4. تعقيد إعادة تصنيف شرائح من ديون الأوراق المالية لخضوعها للفحص الكامل من خلال النظر في مجموعة الموجودات.
5. تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) يتطلب إعادة تصنيف الموجودات المالية التي أعدت وفقاً لمبدأ القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، إلي إعدادها استناداً لمبدأ التكلفة المطفأة ، كما تصبح من غير الممكن تطبيق محاسبة التحوط بأثر رجعي حيث إن أرقام السنة السابقة (سنة المقارنة) إذا كانت مذكورة قد تحتاج إلي توضيح في حالة الربح أو الخسارة من القيمة العادلة لتلك الموجودات التي تم عكسها بالسنة السابقة مقابل التغير في قيمة المشتقات المالية ، بالإضافة إلي ذلك إن التأثير في المرحلة الانتقالية للمعيار (IFRS9) على الأرباح المحتفظ بها قد يكون جوهرياً في حالة ان البند المحتاط له تم قياسه بأثر رجعي وفقاً لمبدأ التكلفة المطفأة وأن المشتقات ظلت بالقيمة العادلة.
6. إن منشأت الأعمال التي تطبق هذا المعيار تحتاج إلي تحديد تأثير الضرائب والجهات الإشرافية عند تطبيق المعيار أعلاه ويعني ذلك تغيراً في طريقة القياس والأثر المترتب على صافي الأرباح والخسائر للفترة المشمولة .

وبجانب ذلك فإن التحول للمعيار (IFRS 9) له تأثير علي النظم والضوابط والعقود والسياسات الائتمانية وذلك يؤثر بدوره علي إستراتيجيات المنشأت لإعداد التقارير المالية وعملياتها ، علماً بأن طبيعة وحجم ذلك الأثر يختلف مما يتطلب الأمر إلى خطة واضحة للتحول مع تقييم الأثار المترتبة علي ذلك التحول لتجنب أيّ مفاجأت غير مرغوب فيها في وقت لاحق من عملية التحول [15] ، و مما سبق يؤكد (الباحثان) علي عظم التحديات التي تواجه تطبيق المعيار (IFRS9) والتي يجب أن يتم الاستعداد لمواجهتها والإجابة على الأسئلة التي طرحتها تلك التحديات ومعالجتها حتى لا تؤثر على مخرجاته نتيجة الخطأ في التطبيق أو عدم الإستعداد للتعامل مع تلك التحديات .

المبحث الثاني /

تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) على القطاع المصرفي

تسببت الأزمة المالية العالمية الأخيرة في هز الأسواق المالية بصورة كبيرة وأثرت علي الاقتصاديات العالمية ، وتم إلقاء اللوم علي الأدوات المالية المبتكرة وأزمة الدين والرهن العقاري ، و على الرغم من أن الهدف الأساسي لهذه الأدوات المبتكرة هو إدارة مخاطر الائتمان ، لكن الواقع يشير لفشلها في تحقيق ذلك الهدف ؛ وذلك نتيجة للتسعير الخاطئ لمخاطر الائتمان والتقليل من مخاطر الرهن العقاري المؤمن عليه مع التخلف عن سداد الرهون [16] ، و بعد صدور المسودة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) في يوليو 2014م ، ليحل محل معيار التقارير المالية الدولي (IAS 39) ، الخاص بالأدوات المالية ، برزت مجموعة من التحديات على منشآت الأعمال بصورة عامة، وقطاع المصارف على وجه الخصوص نتيجة للتعديلات الكبيرة التي حواها المعيار ، والانتقادات المتعددة التي وجهت للمعيار (IAS 39) على أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث حوى المعيار الأخير صعوبات وتعقيدات متعددة في واقع التطبيق والممارسة ، ويتفاوت تأثير تطبيق هذا المعيار حسب طبيعة المنشآت ، ونحاول من خلال هذا المبحث تناول الآثار والتحديات المتوقع أن يتأثر بها قطاع المصارف في مجال الائتمان والتمويل على وجه الخصوص.

أولاً: نموذج خسائر الائتمان المتوقعة (ECL):

قبل شروع المصارف في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) تحتاج لمراجعة شاملة لكافة القواعد والسياسات المتعلقة بالائتمان (Credit) والتمويل (Finance) هذا من جانب ، كذلك تحتاج لمراجعة كافة المتغيرات المتعلقة بالشفافية والإفصاح عن ضعف الائتمان (Credit Impairment) ، وتؤثر المتغيرات الجديدة التي أحدثها المعيار بصورة كبيرة على طريقة إثبات خسائر الائتمان بالمركز المالي وحساب الأرباح والخسائر ، حيث يقدم المعيار (IFRS9) مدخلاً جديداً يعتمد على التوقعات المستقبلية (Future Expectations)، وتحديداً الخسائر المستقبلية(Expected Losses) وينعكس الأثر الرئيسي على المصارف في ضرورة الاعتراف بالخسائر المتوقعة للمنتجات والأدوات المالية وتحديد مستويات تصنيف الأصول المالية ، لذلك تحتاج المصارف لتحديث طرق القياس المحاسبي عند تاريخ إعداد كل تقرير مالي ، ليعكس التقرير التغيرات التي حدثت على نوعية الائتمان والتمويل ، وسيؤثر ذلك بشكل كبير على نوعية التقدير الكمي وكمية البيانات التي سيتم الاحتياج لها لأغراض التقدير [17] ، وفي إطار نموذج خسارة إنخفاض القيمة المتوقعة فإن تقدير التدفقات المالية المستقبلية يستخدم لتحديد القيمة الحالية للإستثمارات كأساس مستمر ولا يعتمد علي الأحداث التي تحدث علي الرغم من عدم وجود دليل موضوعي لإنخفاض القيمة فقد يتم تكبد خسائر وقد تشير التوقعات للتدفقات النقدية لتغييرات في مخاطر الائتمان وفقاً لنموذج الخسائر المتوقعة [18].

ثانياً: قياس خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) :

يتطلب المعيار (IFRS 9) إثبات خسائر الائتمان المتوقعة وفق ما يلي [19] :

أ/ تقدير مبلغ متوقع محدد بصورة صحيحة ، وغير متحيز بعد دراسة وتقييم مجموعة النتائج المحتمل حدوثها.

ب/ مراعاة القيمة الزمنية للنقود (Time value of money)

ج/ معلومات موثوقة ومدعومة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد في تاريخ التقرير عن الأحداث (الماضية) و(الظروف الحالية) و(توقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية).

وعند تقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة يحتاج المصرف ، للنظر إلى مجموعة واسعة من المعلومات ذات الصلة المباشرة مثل [20]:

1. الأحداث الماضية ، كالخبرة التأريخية السابقة في تقدير خسائر الأدوات المالية المشابهة.

2. الظروف والأحداث الحالية.
3. التوقعات المعقولة التي تؤثر على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصول المالية.

وسينعكس أثر ذلك على المصارف على نطاق واسع حيث ، يزيد عبء تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) من أرصدة المخصصات المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة ، وأشارت بعض الدراسات [21] إلى أن أربعة أخماس المصارف تتوقع ارتفاع هذه المخصصات نتيجة لضعف جودة الائتمان بالنسبة للمصارف والمتعاملين ، وتوضح الدراسة أن من بين كل ستة مصارف يستعد مصرف واحد لزيادة مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة بنسبة (50%) فأكثر ، ونتيجة لذلك فمن المتوقع أن تنخفض رؤوس الأموال التنظيمية للمصارف بنسبة مقدرة ، وبناءً على ذلك يتوجب على المصارف تقديم رؤية استشرافية مبنية على التنبؤ بجودة الائتمان بحيث يستلزم ذلك اعتماد مخصصات إضافية لمقابلة خسائر انخفاض القيمة المتوقعة للأصول المالية قبل أن تحدث الخسارة على عكس ما كان مطبق في (IAS 39) ، ومن المحتمل أن يسير ذلك في ثلاثة اتجاهات محددة طبقاً لانخفاض قيم الأصول المالية في (IFRS 9) [22]

المرحلة الأولى:

يجب على المصارف تحديد كل مخاطر الائتمان (Credit Risks) في واحدة من ثلاث مراحل تحدد كيفية حساب انخفاض قيم الأصول المالية كما مبين في (IFRS 9) ، وذلك بتحديد المصارف للعمر المتوقع (Life Time) لخسائر الائتمان عندما يكون هناك هبوط كبيرٌ أو انخفاضٌ ملحوظ في جودة الالتزام ويؤثر هذا علي انخفاض القروض التمويلية طويلة الأجل مثل التمويل والرهونات العقارية على سبيل المثال ويتطلب ذلك من المصارف القيام بالآتي :

أ/ تقوم المصارف بدراسة وتحديد الأصول التي من غير المتوقع أن يحدث لها انخفاض في جودة الائتمان منذ المرحلة الأولى لمنح القرض.

ب/ تحديد المصارف فترة (12) شهر لخسائر الائتمان المتوقعة للأغراض المحاسبية.

ج/ تعكس ايرادات الفوائد إجمالي القيمة الدفترية للأصول.

المرحلة الثانية:

يطلب المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) من المصارف الإعتراف بالخسائر المتوقعة عن الالتزامات غير المسحوبة بما في ذلك التسهيلات القابلة للإلغاء والتي تم الإلتزام بها ، ويجب أن تعكس تلك التقديرات ميل العملاء نحو التعثر وقدرة المصرف على إدارة مشكلة التعثر، ووفقاً لهذه المرحلة يجب على المصارف القيام بالآتي :

أ/ تحديد الأصول التي انخفضت جودة الائتمان فيها بشكل كبير ولكنها لم تحدث خسائر بعد.

ب/ تقوم المصارف بتقدير العمر المتوقع لخسائر الائتمان.

ج/ تعكس إيرادات الفوائد العمر المتوقع لخسائر الائتمان .

المرحلة الثالثة:

يتعين على المصارف تكوين رؤية استشرافية مبنية على التقدير لاحتمالات تقدير الخسائر المحتملة وذلك من خلال سلسلة احتمالات وسيناريوهات . ومن المتوقع أن تشمل أفضل تقدير (Best Estimate) للمستقبل بناءً على توقعات أكثر تفاؤلاً ، ويجب أن يعكس نهج هذا التوزيع للخسائر السيناريوهات والاحتمالات الاقتصادية المختلفة ويستوجب على المصارف بناءً على ذلك القيام بالآتي:

أ/ تحديد خسارة الائتمان التي حدثت فعلاً .

ب/ تقدير المصارف العمر المتوقع لخسائر الائتمان .

ج/ تعكس إيرادات الفوائد صافي مخصصات تدني قيمة الأصول.

ويرى (الباحثان) من خلال ما ورد أنه من المتوقع أن تزيد تقديرات خسائر الائتمان في المصارف وتصبح أكثر تقلباً وغير مستقرة ، وذلك في إطار نموذج خسائر الائتمان الجديد الذي تضمنه المعيار (IFRS 9) ، ويؤثر ذلك بصورة غير مباشرة على التقدير والحكم والاعتراف لقياس وتحديد تلك المخاطر ويمثل ذلك إحدى التحديات التي تواجه المصارف . والجدول (2) أدناه يعكس استعراض لخسائر الائتمان المتوقعة في ظل نموذج انخفاض قيم الأصول المالية ونقاط التركيز المحتملة والواجب مراعاتها من قبل المصارف.

جدول رقم (2) : نموذج خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) في ظل انخفاض قيم الأصول المالية ونقاط التركيز المحتملة وفق (IFRS 9)

م	الموضوع	الفقرة المقابلة IFRS(9)	نقاط التركيز المحتملة
1	**مراجعة المحفظة**	-B5-5-22 -B5-5-23 -B5-5-24	أ/مراجعة الأصول المالية ، وتحديد ما إذا كانت هناك أصول ذات مخاطر ائتمانية عالية ب/مراجعة المباديء وسياسات الاستثمار وفق متطلبات (IFRS 9) ونموذج مخاطر الائتمان المتوقعة (ECL) ومؤامته مع معايير التقارير المالية الدولية ج/وضع وتحديد تعريف واضح لمعنى (انخفاض مخاطر الائتمان) كحد أدنى ليشمل خطر التخلف عن السداد ، والقدرة على الوفاء بالالتزامات ، مع النظر في ما إذا كانت هناك ظروف اقتصادية سالبة ربما تؤثر على القدرة على الوفاء بالالتزامات.
2	**التمويل / الائتمان/ وإدارة التأكد من مخاطر السوق**	-B5-5-41 -B5-5-42 -B5-5-43 -B5-5-37	أ/السياسات والمباديء التوجيهية لتحديد احتمالات التعثر الافتراضية ، أو الخسائر المتوقعة نتيجة للتعثر أو التعرض لخطر عدم الوفاء بسداد الالتزامات. ب/ التعاون والتنسيق بين إدارات التمويل والمالية والائتمان والمخاطر في المصارف للاستفادة من البنى التحتية المختلفة المتوفرة لتلك الإدارات لإعادة النظر في أنظمة التصنيف الائتماني الداخلي لتلك المصارف.
3	**نموذج خسائر الائتمان المتوقعة (ECL)**	-B5-5-28 -B5-5-29 -B5-5-44	أ/ تحديد نماذج لحساب الـ (12) شهر وفق نموذج (ECL) ، وإذا لزم الأمر يحسب للعمر المتوقع للأصل المالي كاملاً وفق نموذج خسائر الائتمان المتوقع. ب/ تحديد سعر الخصم الفعلي وفق نموذج (ECL)
4	**مخاطر الائتمان المتوقعة**	-B5-5-15 -B5-5-16 -B5-5-17 -B5-5-18 -B5-5-19 -B5-5-20 -B5-5-21 -B5-5-22	أ/ دراسة سياسة تحول مخاطر الائتمان بين المراحل الثلاثة السابق ذكرها ، مع تحديد واضح لنوع الائتمان الذي من المتوقع أن تحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان فيه . ب/ إعادة مراجعة المحفظة مع إمكانية متابعة ومراجعة قوائم المراقبة لرصد أحداث الائتمان المتوقعة بصورة فعالة

م	الموضوع	الفقرة المقابلة IFRS(9)	نقاط التركيز المحتملة
5	الحوكمة/ الإدارة	-	أ/ أطر لنماذج إدارة المخاطر من خلال تطوير ، تنفيذ ، والتحقق المستمر من صحة النموذج. ب/ تبادل الأدوار والمسئوليات بين مختلف الإدارات في المصارف.

المصدر[23] : Chidawaya, et.al, Applying IFRS9 to Central Banks Foreign Resources, The World Bank, Working Paper 102852,2016, p(12)

ومن خلال ما ورد في نقاط التركيز الواجب مراعاتها في الجدول رقم (2) أعلاه يلاحظ (الباحثان) أن متابعة تنفيذ نموذج خسائر الائتمان المتوقعة في ظل انخفاض قيم الأصول المالية يتطلب جهداً كبيراً من المصارف في مراجعة الأصول المالية على مراحل مختلفة ، ومراجعة سياسات التمويل والائتمان المصرفية المتعلقة بالتعثر المالي وهذا يتطلب جهداً تنسيقياً ما بين إدارات المصارف المختلفة والبنوك المركزية لإعادة النظر في أنظمة التصنيف الائتماني التي تعمل بها المصارف المختلفة تحت إشراف البنوك المركزية ، مع الأخذ في الحسبان سياسات مخاطر الائتمان وفق مراحله المختلفة الواردة بالمعيار (IFRS 9) وإعداد قوائم لمتابعة ومراقبة رصد أحداث الائتمان المتوقعة المختلفة. وهذا يتطلب تبادلاً كبيراً بالنسبة للأدوار لإدارات المصارف العربية ، كذلك يجب الإشارة إلى أن المعيار (IFRS 9) بالإضافة لما ورد سيكون له أثرٌ كبيرٌ على التقارير والقوائم المالية للمصارف والنظم المحاسبية والنظم والعمليات المحاسبية وذلك تبعاً للمتطلبات السابق ذكرها بشأن نموذج خسائر الائتمان المتوقعة.

المبحث الثالث /

الموقف الراهن للمصارف العربية في إطار سياسة التحول لتتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9)

أولاً :مؤشرات أداء القطاع المصرفي العربي:

استمر الطابع الإيجابي لأداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2015م ، حيث تواصل التحسن في المؤشرات الرئيسية لأداء القطاع المصرفي العربي خلال هذا العام ، ولكن بوتيرة ابطأ بالمقارنة مع العام 2014م [24] ، ويلاحظ هذا التحسن في المؤشرات المجمعة للمصارف العربية خلال العام 2015م وقد شمل أغلب مصارف الدول العربية ، وقد واصلت السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية خلال هذا العام جهودها ومتابعتها لتطبيق معايير بازل الجديدة وخاصة فيما يتعلق بمخاطر السيولة ونظم وقواعد الحوكمة للقطاع المصرفي وتعزيز الشفافية وتطوير منظومة القرارات وفق التطورات الدولية [25] ، أما فيما يتعلق بمؤشرات السلامة المصرفية فقد حافظت معدلات كفاية رأس المال للمصارف العربية على مستوياتها المرتفعة نسبياً في غالبية الدول العربية في العام 2015 بالمقارنة مع الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمقررات لجنة بازل ، فقد تراوحت نسب كفاية رأس المال في مصارف الدول العربية التي توافرت لها بيانات عن العام 2015 ما بين 12.2% في تونس و 109% في العراق ، ومما هو جدير بالذكر أن المصارف الكويتية واللبنانية تحتسب معدل كفاية رأس المال للعام 2015 وفق متطلبات بازل III ، أما فيما يتعلق بنسبة القروض غير المنتظمة (المتعثرة) إلى إجمالي القروض ، شهدت هذه النسبة ارتفاعاً في أغلب الدول العربية في العام

2015م ، باستثناء الأردن ومصر ، والإمارات ، والسودان ، وفلسطين ،و قطر والتي سجلت فيها هذه النسبة بعض الانخفاض ، وبلغت هذه النسبة أدنى مستوىً لها في المصارف السعودية والقطرية والكويتية والفلسطينية بنسب 1.3% ، 1.6% ، 2.4% ، 2.1% على التوالي ، بينما سجلت أعلى نسبة لدي المصارف في ليبيا والعراق وتونسب بنسب 21% ، 17% و 16% على التوالي ، وذلك وفقاً للبيانات المتوفرة للعام 2015م ويعزى ذلك إلى التطورات الداخلية التي شهدتها هذه الدول خلال العام 2015م ، وفي السياق نفسه تباين اهتمام المصارف العربية بتدعيم مخصصاتها المتعلقة بالقروض غير المنتظمة (المتعثرة) ارتفاعاً في مصارف كل من الأردن والإمارات وتونس والسودان وفلسطين وليبيا والمغرب ، فيما تراجعت هذه النسبة في مصارف كل من السعودية والعراق وقطر ولبنان ومصر ، وتصل هذه النسبة أقصاها في كل من السعودية والعراق والإمارات بنحو 164% و 137% و 107% على التوالي ، يليها كل من السودان وقطر والأردن بنسبة 90.6% و 79.8% و 79.7% على الترتيب بينما تنخفض هذه النسبة في لبنان إلى نحو 52.1% والجدول(3) يوضح ذلك [26].

جدول رقم (3) مؤشرات لموقف القروض المتعثرة ومخصصاتها في البلدان العربية (2014-2015)

رقم	الدولة	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض(%)		نسبة مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض(%)	
		العام 2014	العام 2015	العام 2014	العام 2015
1	ليبيا	21	21	64	65.5
2	العراق	14	17	236	137
3	تونس	15.8	16	64.3	65.2
4	المغرب	6.9	7.4	65	68
5	مصر	8.6	7.1	98	99
6	الإمارات	7	6.3	99.7	106.6
7	الأردن	5.6	5.5	77.6	79.7
8	السودان	7.1	5	61.7	90.6
9	لبنان	4.1	4.4	55	52.1
10	الكويت	2.9	2.4	163.9	204.8
11	فلسطين	2.6	2.1	61.4	67.3
12	قطر	1.7	1.6	99.1	79.8
13	السعودية	1.1	1.3	182.9	164.4

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2016م ، ص 206 (بتصرف).

واستناداً على ما سبق يلاحظ (الباحثان) أنه على الرغم من إشارة التقرير الاقتصادي العربي الموحد فإن هناك تحسناً على أداء القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2014-2015م) والذي برز في تحسن مؤشرات كفاية رأس المال ، غير أن الناظر لمؤشرات أداء القروض يلاحظ أن عدداً مقدراً من المصارف العربية ببعض الدول العربية ارتفعت فيها نسبة القروض غير المنتظمة (المتعثرة) مقارنة بإجمالي القروض كما ورد في جدول (3) ويلاحظ ذلك في مصارف العراق وتونس والمغرب ولبنان والسعودية بنسب متفاوتة في حين أن نسب تكوين المخصصات لا تتناسب وحجم القروض غير المنتظمة (المتعثرة) ويلاحظ على سبيل المثال ذلك في مصارف ليبيا (21%) إلا أن نسبة بناء

المخصصات لها تراوحت بين (64%-65.5%) ، وإذا ما قورنت بمصارف العراق والكويت والسعودية على سبيل المثال فنجد أن نسب القروض غير المنظمة إلى إجمالي القروض في العام 2015م كانت (17% ، 2.4% ، 1.3%) على التوالي مقارنة بنسب بناء مخصصات للقروض المتعثرة للعام 2015م (137% ، 204.8%) 164.4%) على التوالي ، هذا الواقع يتطلب قراءة متأنية لمتطلبات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في إطار نموذج خسائر الائتمان المتوقعة حيث يلقى ذلك عبئاً إضافياً على المصارف العربية لمراجعة قواعد وسياسات بناء تلك المخصصات وفق نموذج الأعمال (Business Model) الخاص بتلك المصارف.

ثانياً: واقع تبني الدول العربية لمعايير التقارير المالية الدولية :

اتجهت معظم دول العالم في الفترة الأخيرة إلى تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك في إطار الاتجاه الدولي الخاص بالتوافق على معايير وتقارير مالية موحدة ، وبلغت جملة البلدان المنضوية تحت مظلة تبني تلك المعايير149 دولة [27] مصنفة على (4) مجموعات وفق ما يلي :

أ/ دول تلزم (كل) أو (معظم) الشركات بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية.

ب/ دول تسمح (لكل) أو (معظم) الشركات بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية.

ج/ دول تكون المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مطلوبة من قبل المؤسسات المالية بها .

د/ دول تطبق معاييرها الوطنية في الوقت الراهن ، ولكنها في نفس الوقت تتبني خطط نحو التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية .

وبمقارنة توزيعات تلك الدول يلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أدناه الأتي :

جدول رقم (4) توزيع الدول المنضوية تحت منظومة المعايير الدولية

المنطقة	عدد الدول	النسبة (%)
أوربا	43	%29
أفريقيا	23	%15
الشرق الأوسط	14	%9
أسيا والخليج	32	%22
أمريكا الشمالية والجنوبية	37	%25
الجملة	149	%100

المصدر : www.ifrs.org

وتمثل الدول العربية من ذلك حوالي (13) دولة (البحرين ، مصر ، فلسطين ، عمان ، المغرب ، الكويت ، الأردن ، العراق ، قطر ، السعودية ، سوريا ، الإمارات ، اليمن) بنسبة (8.7%) من إجمالي دول العالم ،وتتفاوت في تبنيها وتطبيقها للمعايير الدولية للتقارير بذات التصنيفات الدولية السابق ذكرها، وعلي الرغم من المزايا المتعددة لتبي المعايير الدولية للتقارير المالية ؛ إلا أن الواقع يعكس العديد من الصعوبات التي تواجه البلدان النامية ذكرها البعض[28] في الطبيعة المعقدة لصياغة بعض المعايير كتلك المتعلقة بالإستثمارات والمشتقات والقيمة العادلة ، والخلاف الكبير في التشريعات والقوانين بين البلدان النامية والبلدان التي شاركت في إعداد تلك المعايير كالتشريعات والقوانيين الضريبية .

ثالثاً: الواقع الراهن لتحديات تطبيق المصارف العربية للمعيار (IFRS 9) :

يمكن من خلال ما ورد قراءة واقع المصارف العربية واتجاهاتها نحو التحول لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) في ظل إتاحة التطبيق الاختياري المتدرج بمراحله الثلاث مع إمكانية التطبيق بأثر رجعي وإلزامية التطبيق في 2018/1/1م من خلال ثلاث مجموعات:

- **المجموعةالأولى:** دول اتخذت مسار التحول في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وتبعاً لذلك اتخذت خطوات نحو تطبيق (IFRS 9) ونذكر من هذه المجموعة على سبيل المثال (لبنان ، الأردن ، وبعض دول الخليج مثل البحرين ، الكويت ، عمان).
- **المجموعة الثانية:** دول تبنت تطوير معاييرها الوطنية لمواكبة اتجاهات التحديث في معايير التقارير المالية الدولية ونذكر على سبيل المثال مصر والسعودية.
- **المجموعة الثالثة:** دول لم تتبن تطبيق المعايير الدولية ونذكر منها على سبيل المثال السودان وبعض دول المغرب العربي.

ولأغراض هذه الدراسة تتناول تقييم لنماذج من هذه المجموعات وفق ما يلي :

المجموعةالأولى:

نظراً لتبني دول هذه المجموعة التحول نحو تطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) ، فقد خطت معظم دول هذه المجموعة خطوات عملية نحو التطبيق المرحلي للمعيار (IFRS 9) منذ صدور المعيار في نسخته الأخيرة 2014م ، لذا نلاحظ أن المصارف في تلك البلدان (لبنان ، الأردن ، البحرين ، الكويت ، سلطنة عمان) ومن خلال الموجهات التي صدرت لها من بنوكها المركزية شرعت في الإعداد للتطبيق ومن تلك المصارف من طبق المعيار اختياراً تمهيداً للتطبيق الفعلي في 2018 ، ونتناول فيما يلي نموذجاً لتلك المجموعة.

- **تجربة مصرف لبنان المركزي:**

بعد صدور النص النهائي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) أصدر مصرف لبنان المركزي ممثلاً في لجنة الرقابة على المصارف مذكرة رقم 2015/18 [(29)] موجهة إلى المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان ، ومفوضي الرقابة لدى تلك المؤسسات ، تحمل المذكرة عنوان (تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9)، وأشارت هذه المذكرة في صدرها لتصنيفات المعيار الثلاثة (التصنيف والقياس ، معالجة التدني في قيمة الأصول ومحاسبة التحوط) ولتاريخ البدء في تطبيق المعيار 2018/1/1م ، وبما أن متطلبات تطبيق هذا المعيار تفرض تكوين المؤونات (المخصصات) على الأصول والالتزامات المالية وفقاً لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) تستدعي البدء بتجميع المعلومات (Data Collection) ، وتطوير نظم المعلومات الإدارية اللازمة (Management Information System)، لأجل ذلك طلب مصرف لبنان من جميع المصارف والمؤسسات العاملة في لبنان المباشرة بالاستعداد لتطبيق متطلبات المعيار (IFRS 9) بالتنسيق مع مفوضي المراقبة المعتمدين لديها مع التقييد بمراحل حددتها المذكرة .

1. تشكيل فريق عمل داخلي يتألف على الأقل من مسئولين في الرقابة المالية (Financial Control) وإدارة المخاطر (Risk Management) والتسليف (Credit) والمعلوماتية (IT) في فترة زمنية حددتها المذكرة 2015/9/30م.
2. وضع خطة تفصيلية لتطبيق المعيار على صعيد المجموعة وتزويد لجنة الرقابة على المصارف بها خلال فترة زمنية لا تتجاوز 2015/12/31م ، على أن تشمل هذه الخطة وضع تصور لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) للأصول والالتزامات المالية المعنية بهذا المعيار داخل وخارج الميزانية على مدى (12 شهراً) (12 Months Expected Credit Loss) فيما يخص المرحلة الأولى التي حددها المعيار ، وعلى مدى عمر هذه

الأصول والالتزامات (Lifetime Expected Credit Loss) فيما يخص المرحلتين الثانية والثالثة التي حددها المعيار.

ويلاحظ (الباحثان) أن مصرف لبنان وضع حدوداً زمنية تنتهي في 2015/12/31م تكتمل من خلالها كافة الترتيبات المتعلقة بفرق العمل والخطة التفصيلية للمعيار وهو إعداد مبكر وسابق للبداية الفعلية للتطبيق الإلزامي ، ويشير (الباحثان) للاهتمام المبكر من قبل مصرف لبنان المركزي ، بفترة سابقة لصدور المعيار في شكله النهائي وندلل على ذلك بالتعميم الصادر من مصرف لبنان رقم (66) والموجه للمؤسسات المالية وشركات الوساطة المالية [30] والذي ارفق طيه القرار الأساسي رقم (7493) والمتعلق بالعمليات المالية والنشاطات في الأسواق المالية والذي طلب فيه من المصارف اللبنانية الآتي :

عند إجراء عمليات بيع مبادلة على الأدوات المالية سواء كانت هذه العمليات من نفس نوع الأداة أو من نوع آخر عند إجراء عمليات بيع مبادلة على الأدوات المالية سواء كانت هذه العمليات من نفس نوع الأداة أو من نوع آخر، وسواء كانت مباشرة في ما بين المصارف والمؤسسات المالية أو مع نفس الوسيط أو مع وسطاء مختلفين والتقيد بالمتطلبات الآتية:

أ/ مراعاة شروط إلغاء الاعتراف (Derecognition) المنصوص عليها في القسم (3) من المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) ، لاسيما لجهة تقدير ما إذا أدت هذه العمليات إلى تحويل فعلي لجميع المخاطر والعائدات المرتبطة بالأدوات المباعة.

ب/ أن تتم عمليات البيع وفقاً لقواعد السوق وبالأسعار السائدة في السوق (Market Value) .. الخ .

ج/ أن تكون عمليات البيع من محفظة الأدوات المالية المصنفة (بالتكلفة المطفأةAmortized Cost) ومنسجمة مع نموذج العمل (Business Model) الذي تم تصنيف هذه الإدوات على أساسه ومتقيدة بشروط البيع المنصوص عليها في (IFRS 9)

وغير ذلك من الفقرات المتعلقة بالمعيار (IFRS 9) وهذا يدلك على اهتمام المصارف اللبنانية بالتطبيق الاختياري وبأثر رجعي للمعيار (IFRS 9) من فترة مبكرة .

المجموعة الثانية:

وتتبنى دول هذه المجموعة معايير وطنية خاصة بها مثل جمهورية مصر والمملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية الأخري ، حيث اعتمدت تجربة هذه الدول على توافق معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية على الرغم من تبني المملكة العربية السعودية مؤخراً التحول للمعايير الدولية عبر خطة ممرحلة . ونتناول التجربة المصرية كنموذج لهذه المجموعة.

- **تجربة البنك المركزي المصري:**

من الممكن القول بأن مصر تعرض مثالاً جيداً عن العلاقة بين المحاسبة وبيئتها المحيطة [31] ، وتعتبر التجربة المصرية في بناء معايير المحاسبة الوطنية من التجارب الراسخة في الدول العربية ، وكان الجهاز المركزي للمحاسبات المصري سباقاً في إصدار معايير وطنية فقد صدر قرار رئيس الجهاز رقم (2644) لسنة 1996م باعتماد (20) معياراً محاسبياً كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد . وتم تحديث (8) معايير منها طبقاً للمعايير الدولية الصادرة في 2001م وصدر قرار رقم (628) لسنة 2003م باعتمداها ، ونظراً للمتغيرات والمستجدات التي طرأت في مرحلة سابقة على معايير المحاسبة والمعايير الدولية للتقارير المالية والتي أوجبت ضرورة تحديث معايير المحاسبة المصرية لتواكب تلك المستجدات . وفي إطار التنسيق بين الجهاز المركزي للمحاسبات المصري وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية تمت ترجمة معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عام 2005م ، وتم الانتهاء من إعداد مشروع

لتحديث معايير المحاسبة المصرية القائمة وإضافة معايير جديدة (بلغت جميتها 35 معياراً) ، روعي فيها عدم تعارضها مع التشريعات السارية وملائمة ظروف التطبيق العملي الملائم في مصر ، وانتهت الموافقة على تطبيق (32) معياراً واستبعدت (3) معايير لعدم التزام البنوك والمؤسسات المالية المشابهة وشركات التأمين بتطبيق النظام المحاسبي للعام 2006م[32] وبموجب قرار وزير الاستثمار المصري رقم (110) لسنة 2015م تم إلغاء العمل بالمعايير المحاسبية المصرية الصادرة لسنة 2006م لتحل محلها معايير محاسبية مصرية وعدد (39) معياراً وإطار لإعداد وعرض القوائم المالية في العام 2015م [33] ، وأشير في هذا التحديث إلى أن إعداد المعايير تم طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ، وأن تخضع الموضوعات التي لم يتم تناولها في المعايير المصرية في معالجتها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لحين صدور المعايير المصرية التي تتناول هذه الموضوعات [34] ، ويلاحظ (الباحثان) أنه بموجب التمهيد الوارد في مقدمة تحديث معايير المحاسبة المصرية 2015م تكون المعايير المصرية متوافقة تماماً مع المعايير الدولية حتى في الموضوعات غير المتضمنة والتي نص فيها على اعتماد ما ورد في المعايير الدولية لحين صدور معايير مصرية متضمنة لتلك الموضوعات مع احتفاظ المعايير المصرية بما لا يتعارض مع التشريعات وبيئة التطبيق العملي الملائم لمصر.

وفيما يتعلق بالمعايير المحاسبية التي تتوافق مع (IFRS 9) الأدوات المالية . فقد صدرت (3) معايير تغطي هذا الجانب :

1) معيار المحاسبة المصري رقم (25) المعدل 2015م ، الأدوات المالية (العرض) [35].
2) معيار المحاسبة المصري رقم (26) المعدل 2015م ، الأدوات المالية (الاعتراف والقياس) [36].
3) معيار المحاسبة المصري رقم (40) للعام 2015م ، الأدوات المالية (الإفصاحات) [37].

ويلاحظ (الباحثان) من خلال ما ورد أن المعايير المحاسبية المصرية المحدثة في العام 2015م و فيما يتعلق بالأدوات المالية تناولت ذلك الجانب في (3) معايير منفصلة عدلت فيها الجوانب المتعلقة بالعرض والاعتراف والقياس وصدر معياراً جديداً لجانب الإفصاح غطت محاوره المعيار الدولي (IFRS 9) في ثلاثة أقسام (التصنيف والقياس وانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط (التغطية)، وفي إطار التنسيق بين المعايير المصرية والبنك المركزي المصري تم إعداد قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس التقييم لتتسق ومعايير المحاسبة المصرية. ويلاحظ (الباحثان) أن تلك القواعد جاءت لتتسق مع المعايير المصرية الصادرة في العام 2006م ، وذلك يستوجب ضرورة تحديث تلك القواعد بنسخة المعايير المصرية المعدلة 2015م ، لمواكبة التغيرات التي حدثت في هذا الجانب ، ويلاحظ أن البنك المركزي المصري ألحق تلك القواعد بتعليمات تفسيرية في أبريل 2009م قسمت تطبيقها في ثلاث مراحل [38] :

- **المرحلة الأولى:** مرحلة تطبيق جزئي يتم من خلالها تطبيق السياسات المحاسبية الخاصة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لجميع الأدوات المالية بخلاف القروض الممنوحة للعملاء ، ولا يعتبر من الأدوات المالية الاستثمارات في الشركات الشقيقة والتابعة ، ولا تمتد هذه المرحلة إلى متطلبات الإفصاح الخاصة بسياسات وأساليب إدارة المخاطر المالية ورأس المال ، وتسري هذه القواعد بأثر رجعي عند إعداد القوائم المالية للبنوك التي تنتهي (في) أو (بعد) 16 ديسمبر 2018م.
- **المرحلة الثانية :** التطبيق التجريبي ، حيث تقوم البنوك بإعداد ونشر القوائم المالية خلال السنة التالية لمرحلة التطبيق الجزئي وفقاً للقواعد السابقة ، وتقوم كذلك بإعداد مجموعة من القوائم المالية التي يتم فيها تطبيق كافة متطلبات القواعد الجديدة على أرصدة ومعاملات الفترة التي تعبر عنها القوائم المالية بأثر رجعي.
- **المرحلة الثالثة** : التطبيق الكلي ، وفيها تلتزم البنوك بالتطبيق الكلي حسب انتهاء السنة المالية لكل بنك.

ويلاحظ (الباحثان) أن المذكرة التفسيرية حددت أحكاماً انتقالية في كل مرحلة من المراحل السابق ذكرها غطت جوانب التصنيف والتبويب لمكونات الأدوات المالية والاعتراف بالقيمة العادلة للمشتقات ومحاسبة التغطية وأدلة

اضمحلال قيمة الاستثمارات المالية ، وأشارت المذكرة لقواعد حساب مخصص خسائر اضمحلال قروض الأفراد وتأثير القيمة الزمنية للنقود ويرى (الباحثان) أنه بموجب تحديث تلك القواعد بالمعايير المصرية المعدلة 2015 المتوافقة مع المعايير الدولية (على وجه التحديد المعيار الدولي IFRS 9) فإن ذلك يتطلب استيعاب نموذج خسائر الائتمان المتوقعة ضمن المتغيرات في تلك القواعد.

المجموعة الثالثة:

ويتفاوت التباين في تلك المجموعة بين دول تتبنى معاييرها الوطنية ولا تتبنى المعايير الدولية وآخرى ليست لديها معايير وطنية ولا تتبنى المعايير الدولية وفي مجال المصارف تتبني معايير أخرى كمعايير (AAOIFI) وموجهات مجلس الخدمات المالية الإسلامي ، ونتناول كنموذج لذلك تجربة السودان .

تجربة بنك السودان المركزي:

واقع تجربة السودان في إعداد معايير محاسبية وطنية واقع تشوبه العديد من التحديات حيث ظلت هذه التجربة تراوح مكانها منذ فترة طويلة ، ويعتبر مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة السوداني هو الجهة المناط بها بناء معايير وطنية ويمكن الاستناد في ذلك على تجربة سابقة تم من خلالها إعداد (4) معايير محاسبية ومعيار مراجعة واحد ، لم يعقبه تواصل يؤدي لإصدار معايير محاسبية وطنية متكاملة ، وتعتبر حتى هذه التجربة عبارة عن ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية مع تعديلات طفيفة، لكن الواقع الحالي يتمثل في عدم وجود معايير وطنية ملزمة للتطبيق في السودان، لكن التحدي الأكبر أن السودان لم يحسب من ضمن البلدان التي تبنت معايير المحاسبة الدولية ولم تتخذ خطوات نحو ذلك على الرغم من إشارة مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة السوداني مؤخراً للالتزام بالتطبيق اعتباراً من 2017/1/1م ، وذلك دون مراعاة الصعوبات والعوائق البيئية القانونية التي يمكن أن تؤثر علي التطبيق ويري البعض [39] أن عملية تكييف المعايير الدولية لإعدادها محلياً تحتاج الي مرتكزين أساسين هما تفعيل أحد عناصر نظام التقرير وذلك بوضع تفسير موحد وواضح ومحدد للمعيار وإضافة أحد خصائص القواعد وهو إشاعة قدر كبير من إرشادات التطبيق التفصيلية للمعيار ، غير أن الواقع التطبيقي يشير لتباين كبير في واقع ممارسة مهنة المحاسبة في هذا الجانب .

أما على صعيد بنك السودان المركزي فإنه ألزم المصارف السودانية بتطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) فيما يتعلق بمعيار العرض والإفصاح العام ومعاييرصيغ التمويل الإسلامية المختلفة ، إلى جانب موجهات مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، إضافة للمعايير الرقابية الدولية الصادرة من لجنة بازل ، وقد هدفت السياسات التي يلتزم بها بنك السودان المركزي فيما يتعلق بالاستقرار المالي والسلامة المصرفية إلى الاستقرار والوصول إلى النسب العالمية المثلى فيما يتعلق بتعثر التمويل المصرفي وكفاية رأس المال[40]. والضبط المؤسسي (الحوكمة) وإدارة المخاطر للنزول بنسبة التعثر إلى الحدود المتعراف عليها عالمياً (6%) [41]، حيث انخفضت نسبة التعثر من 7.09% بنهاية 2014م إلى وضع مثالي حوالي 5.12% بنهاية 2015م في حين ارتفعت نسبة مخصصات التمويل المتعثر إلى الديون المتعثرة إلى 90.7% بنهاية 2015م بدلاً عن 61.7% في نهاية 2014م ويشير (الباحثان) أنه من خلال دراسة واقع المنشورات الصادرة من بنك السودان المركزي لم تظهر أي إشارة محددة وواضحة لتبني موجهات محددة يمكن نسبتها بصورة مباشرة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 9) ، لكن يمكن تناول المنشور الصادر من بنك السودان المركزي رقم (2008/1)[42] والخاص بسياسات وإجراءات التمويل المتعثر وتكوين المخصصات والذي حدد تعريفاً محدداً للتمويل المتعثر وطرق احتسابه والذي بموجبه تم تصنيف التمويل وتكوين مخصصات وفق جدول (5) أدناه .

جدول رقم (5) تصنيف التمويل وتكوين المخصصات

م	تصنيف التمويل	التمويل الخاضع للمخصص	نسبة المخصص
1	التمويل العادي (غير المصنف)	يعني التمويل القائم الذي لم يحن أجل استحقاقه بعد	%1
2	تمويل يشوبه الضعف	التمويل الذي لم يحن أجله بعد بالصيغ المختلفة ، إلا أن متابعة العملية التمويلية أوضحت صعوبات قد تواجه عملية السداد مما يؤثر لتأخر السداد	%2
3	تمويل دون المستوى العادي	تخلف العميل عن السداد لفترة (3) أشهر وتقل عن (6) أشهر من تاريخ الاستحقاق	%20
4	تمويل مشكوك في تحصيله	تخلف العميل عن السداد لفترة (6) أشهر وتقل عن (12) أشهر من تاريخ الاستحقاق	%50
5	تمويل رديء	تخلف العميل عن السداد لفترة تزيد عن عام فأكثر.	100

المصدر: بنك السودان المركزي ، منشور رقم 2008 ، ص 3

وفصل المنشور في كيفية حساب المخصصات من رصيد المديونية بعد استبعاد الهوامش النقدية ونسبة من قيمة الضمانات ، كذلك حدد المنشور مؤشرات لتصنيف الديون المعدومة وإجراءاتها ، ويلاحظ (الباحثان) أن البنك المركزي السوداني طبق بصورة مباشرة مجموعة من إجراءات توصل إليها نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الوارد بالمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) دون اتباع مجموعة من الخطوات المتدرجة المتعلقة بتصنيف وتبويب الأدوات التمويلية ونموذج انخفاض القيمة والتدرج في تنفيذ محاسبة التحوط ، ويقرأ ذلك في ظل الواقع المتعلق بعدم تبني معايير المحاسبة الدولية في ظل غياب المعايير الوطنية ، والجهود المبذولة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الإسلامية (AAOIFI) للتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) والتي لم يسفر عنها تعديل في المعايير المحاسبية للمؤسسلت الإسلامية حتي الآن .

نتائج الدراسة:

ومن خلال ما سبق يمكن أن يبرز (الباحثان) أهم نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها في الآتي:

1. يطرح المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) نهجاً جديداً للاعتراف والقياس للأدوات المالية في ظل نموذج انخفاض القيمة ومحاسبة التحوط.
2. يقدم المعيار الدولي (IFRS 9) مدخلاً جديداً لتصنيف الموجودات المالية وربطها بخصائص التدفقات التعاقدية ونماذج الأعمال التي تستخدمها منشآت الأعمال المختلفة.
3. يفرض المعيار الدولي (IFRS 9) على منشأت الأعمال ضرورة تقييم وإعادة تقييم كل الأدوات المالية قبل وبعد التطبيق الإلزامي في 2018/1/1م .
4. يربط المعيار الدولي (IFRS 9) الأنظمة المحاسبية بأنظمة إدارة المخاطر في إطار استراتيجية محاسبة التحوط مما يؤثر على النظم المحاسبية في المنشآت.
5. نسبة للتغيير في نموذج قياس الخسائر المتوقعة الوارد بالمعيار (IFRS 9) يتوقع أن يحدث ذلك قيوداً في سياسات الائتمان تخوفاً من المخاطر المستقبلية.

6. يعزز المعيار الدولي (IFRS 9) من ثقة المساهمين والمودعين في المصارف نسبة للتحوط من الخسائر المتوقعة وهذا يقلل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بالالتزامات.
7. تحتاج المصارف العربية لمراجعة التغييرات المتعلقة بالشفافية والإفصاح عن ضعف الائتمان .
8. يؤثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) على الطرق المحاسبية لإثبات خسائر الائتمان بالقوائم المالية.
9. تحتاج المصارف العربية لتحديث طرق القياس المحاسبي وفق مستويات تصنيف الأصول المالية التي حددها المعيار الدولي (IFRS 9).
10. لابد للمصارف العربية من مراعاة الأحداث الماضية والحالية والتوقعات المعقولة المستقبلية عند تقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة في ظل متطلبات المعيار الدولي رقم (IFRS 9).
11. يزيد الالتزام بتطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) من أرصدة المخصصات المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة مما سيكون له انعكاسات سالبة على رؤوس الأموال التنظيمية بنسب مقدرة في المصارف العربية.
12. هناك تباين في نسب تكوين مخصصات القروض المتعثرة مقارنة بنسبة القروض الإجمالية في بعض مصارف البلدان العربية.
13. تمثل نسبة الدول العربية التي تتبنى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية نسبة (8.7%) من إجمالي الدول المنضوية تحت مظلة معايير المحاسبة الدولية ويتباين واقع التزام تلك الدول من دولة لأخرى.
14. قطعت بعض المصارف العربية في البلدان التي اتخذت مساراً للتحول لتطبيق المعايير الدولية (IFRS) شوطاً مقدراً لمواجهة تحديات تطبيق المعيار (IFRS 9) وتمثل التجربة اللبنانية نموذجاً لذلك.
15. تمثل التجربة المصرية في بناء المعايير المحاسبية نموذجاً في إطار تحديث المعايير الوطنية بما يتلائم ومعايير التقارير المالية الدولية.
16. ضرورة تحديث البنك المركزي المصري لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك المصرية بما يتوافق والمعايير المصرية المعدلة حديثاً 2015م.
17. تطبيق بنك السوداني المركزي للمنشور الخاص بإجراءات وسياسات التمويل المتعثر وتكوين المخصصات يتطلب المراجعة الوافية في إطار نموذج خسائر الائتمان المتوقع الوارد بالمعيار الدولي (IFRS 9)

توصيات الدراسة :

1. مراجعة قواعد وسياسات الائتمان والتمويل بالمصارف العربية وتقديم رؤية استشرافية مبنية على التنبؤ بجودة الائتمان من فترة مبكرة بما يتوافق ومتطلبات (IFRS 9).
2. أهمية التعاون والتنسيق بين إدارات التمويل والائتمان والمخاطر والتقنية والإدارة المالية في المصارف العربية لأجل إعادة النظر في سياسات تصنيف الائتمان وفق (IFRS 9).
3. على المصارف العربية مراجعة متطلبات كفاية رأس المال وتقييم نماذج الأعمال الخاصة بها لمواجهة تحديات التخطيط المستقبلي لرؤوس الأموال في ظل (IFRS 9).

مجالات البحث المستقبلية :

نظراً لطبيعة مشكلة الدراسة المرتبطة بتطبيق المعيار المحاسبي IFRS 9 في العام 2018م بصورة إلزامية ، يمكن النظر لتناول بعض مجالات البحث المستقبلي من خلال الآثار المحتملة المتوقعة أن يحدثها المعيار في المجالات الآتية :

1- أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) علي التشريعات والقوانين الضريبية .

2- مدي تأثير تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة علي تسعير الخدمات المصرفية .
3- أثر مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة علي نصيب أصحاب ودائع الإستثمار.
4- الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية (IFRS 9) علي أنظمة المعلومات المحاسبية والمصرفية .

هوامش الدراسة:

1. عماد سعيد الزمر ، دراسة تطبيقية لأثر التحول الي معايير التقارير الدولية علي جودة التقاير المالية ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، المجلد الثالث ،2012م ، ص (123) .
2. Stephen Chan, partner and head of technical and training , from IAS 39to IFRS9 : More than just Aname change, BDO Hong Kong, explains the back ground to New IFRS and the key changes , July 2010,p18..
3. Dr. Hassan Ali, understanding the differences between IAS 39 and IFRS9, Accenting Today, june2011.p26.
4. مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRS Foundation) ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ، الجزء أ ، عمان ، المطابع المركزية ،2014،ص ص أ/302-أ/303.
5. Juan Ramirez, Accounting for Derivatives: Advanced Hedging under IFRS, John Wiley & Sons, England, 2007, p (7).
6. Michael Page, Business Models as a Basis for Regulation of Financial Reporting, Journal of Management and Governance, Vol.18, Issue.3, August, 2014, p.(684).
7. IFRS9 Financial Instruments, project summary, July 2014, p.7.
8. مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، مرجع سابق ،ص أ303
9. المرجع السابق ، ص أ304.
10. IFRS 9, Financial Instruments, project Op.cit, p.2.
11. R.V. Venkata Subramina, Saliemnt differences between IAS39 and IFRS9, December 23, 2009, P. 1
12. Crowe Horwath, professional auditors, issues, No.3, 3red quarter. 2014, P. 13.
13. Howard Qi, Credit Risk Modeles: An Analysis of Default Correlation, The International Journal of Business and Financial Research, Vol.4, No.1, 2010, p (37).
14. Beerbaum D., Significant Increase in Credit Risk According to IFRS 9: Implications for Financial Institutions International Journal of Economic Management Science, Vol.4, Issue.9 M 2015, p (3).
15. ليزا ويفر ، إدارة التحول من IFRS الي US GAAP ، دار جميرا للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولي ، 2016م ، ص (324) .
16. تقرير مكتب العبيان والعصيمي وشركاءهم ، المعيار الدولي رقم 9 بديلاً للمعيار 39 المحاسبي نهاية 2010م، صحيفة الأنباء الكويتية ، الاقتصاد ، العدد 240 الخميس 18 فبراير 2010م، ص (1).
17. المرجع السابق، ص (2).

18. GULF NEWS Banking, March 3,2017
http//gulfnews.com/business/sectors/banking/IFRS9
19. IASC, IFRS 9, 9.5.5.17, April 2014
20. Tan Liong Tong, A Review of Expected Credit Loss Model, MASB Working Group (WQ 63) Consolidation, Malaysia, 2014, pp(2-3).
21. Deloitte, Adrain on Resources? The Impact of IRFS9 on Banking Sector Regulatory Capital, November 2016, p(1)
22. Op.cit, p(2)
23. Chidawaya, et.al, Applying IFRS9 to Central Banks Foreign Resources, The World Bank, Working Paper 102852,2016, p(12)
24. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، الدائرة الاقتصادية ، أبوظبي ، 2016 ، ص 188.
25. المرجع السابق ، ص 202.
26. المرجع السابق ، ص 206.
27. موقع مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB)
www.ifrs.org (last updated on 12 Dec 2016)
28. Assam Sasi Mohamed, The impact of Adoption international Financial Reporting Standards in Developing Countries , International Academic Journal of Accounting and Financial Management , Vol. 3,No.3.2016, p(11).
29. مصرف لبنان ، لجنة الرقابة على المصارف ، مذكرة رقم 2015/18 ،بيروت ، 2015/8/13.
30. مصرف لبنان ، حاكم مصرف لبنان ، تعميم أساسي للمصارف رقم (66) ، بيروت 24 كانون الأول 1999م.
31. أ.د.محمد المبروك أبوزيد ، المحاسبة الدولية وإنعكاساتها علي الدول العربية ، دار المريخ ، 1432هـ/2011م ، ص (252) .
32. الجهاز المركزي للمحاسبات http://asa.gov.eg
33. جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، الوقائع الرسمية ، ملحق للجريدة الرسمية ، العدد (158) تابع (أ) ، 22 رمضان 1436هـ الموافق 9 يوليو 2015 م ، ص 3.
34. المرجع السابق ، ص 7.
35. المرجع السابق ، ص 474.
36. المرجع السابق ، ص 515.
37. المرجع السابق ، ص 988.
38. البنك المركزي المصري ، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري ، 16 ديسمبر 2008.
39. د. أحمد بسيوني محمد شحاتة ، مدخل مقترح لتكييف معايير التقرير المالي الدولية وفقاً لمقومات بيئة التقرير المالي في الدول العربية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ، المجلد الخمسون ، يناير 2013م ، ص (1)

40. بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي الخامس والخمسون ، 2015م ، ص 30
41. المرجع السابق ، ص 31.
42. بنك السودان المركزي ، منشورات الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي ، منشورات رقم 2008/1 ، 27 ذو الحجة 1428هـ الموافق 6 يناير 2008.

المراجع :

أولاً : المراجع العربية :

- **الكتب :**

1- ليزا ويفر ، إدارة التحول من IFRS الي US GAAP ، دار جميرا للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولي ، 2016م .
2- مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRS Foundation) ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ، الجزء أ ، عمان ، المطابع المركزية، 2014م .
3- أ.د.محمد المبروك أبوزيد ، المحاسبة الدولية وإنعكاساتها علي الدول العربية ، دار المريخ ، 1432هـ/2011م .

- **الدوريات :**

1- د. أحمد بسيوني محمد شحاتة ، مدخل مقترح لتكييف معايير التقرير المالي الدولية وفقاً لمقومات بيئة التقرير المالي في الدول العربية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ، المجلد الخمسون ، يناير 2013م .
2- عماد سعيد الزمر ، دراسة تطبيقية لأثر التحول الي معايير التقارير الدولية علي جودة التقاير المالية ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، المجلد الثالث ،2012م.

- **التقارير والمنشورات :**

1- بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي الخامس والخمسون ، 2015م.
2- بنك السودان المركزي ، منشورات الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي ، منشورات رقم 2008/1 ، 27 ذو الحجة 1428هـ الموافق 6 يناير 2008.
3- البنك المركزي المصري ، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري ، 16 ديسمبر 2008.
4- تقرير مكتب العبيان والعصيمي وشركاءهم ، المعيار الدولي رقم 9 بديلاً للمعيار 39 المحاسبي نهاية 2010م، صحيفة الأنباء الكويتية ، الاقتصاد ، العدد 240 الخميس 18 فبراير 2010م.
5- جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، الوقائع الرسمية ، ملحق للجريدة الرسمية ، العدد (158) تابع (أ) ، 22 رمضان 1436هـ الموافق 9 يوليو 2015 م .
6- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، الدائرة الاقتصادية ، أبوظبي ، 2016 .
7- مصرف لبنان ، حاكم مصرف لبنان ، تعميم أساسي للمصارف رقم (66) ، بيروت 24 كانون الأول 1999م.
8- مصرف لبنان ، لجنة الرقابة على المصارف ، مذكرة رقم 2015/18 ، بيروت ، 2015/8/13.

ثانياً المراجع الاجنبية :

- **Books :**
- Juan Ramirez, Accounting for Derivatives: Advanced Hedging under IFRS, John Wiley & Sons, England, 2007.

- **Periodicals :**

1- Assam Sasi Mohamed, The impact of Adoption international Financial Reporting Standards in Developing Countries , International Academic Journal of Accounting and Financial Management , Vol. 3,No.3.2016.

2- Beerbaum D., Significant Increase in Credit Risk According to IFRS 9: Implications for Financial Institutions International Journal of Economic Management Science, Vol.4, Issue ، 2015

3- Howard Qi, Credit Risk Modeless: An Analysis of Default Correlation, The International Journal of Business and Financial Research, Vol.4, No.1, 2010.

4- Michael Page, Business Models as a Basis for Regulation of Financial Reporting, Journal of Management and Governance, Vol.18, Issue.3, August, 2014.

Miscellaneous :

1- Chidawaya, et.al, Applying IFRS9 to Central Banks Foreign Resources, The World Bank, Working Paper 102852 ,2016.

2- Crowe Horwath, Professional Auditors, issues, No.3, 3red quarter. 2014.

3- Deloitte, Adrain on Resources? The Impact of IRFS9 on Banking Sector Regulatory Capital, November 2016.

4- Dr. Hassan Ali, understanding the differences between IAS 39 and IFRS9, Accenting Today, june2011.

5- IASC, IFRS 9, 9.5.5.17, April 2014.

6- IFRS 9 Financial Instruments ,project summary, July 2014

7- R.V. Venkata Subramina, Saliemnt differences between IAS39 and IFRS9, December 23, 2009.

8- Stephen chan, partner and head of technical and training , from IAS 39to IFRS9 : More than just Aname change, BDO Hongkong, explains the back ground to New IFRS and the key changes , July 2010.

9- Tan Liong Tong, A Review of Expected Credit Loss Model, MASB Working Group (WQ 63) Consolidation, Malaysia, 2014.

ثالثاُ: مواقع شبكة الانترنت

1- http//gulfnews.com/business/sectors/banking/IFRS9

2- موقع مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB)
www.ifrs.org - (last updated on 12 Dec 2016)

3- موقع الجهاز المركزي للمحاسبات المصري http://asa.gov.eg

Abstract

The objective of this study was to analyze the anticipated effects of the application of the International Financial Reporting Standard (IFRS9), which replaced the International Standard (IAS 39), on the Arab banks. The obligatory application of the new standard will take place on the beginning of 2018. The application requirements of this standard constitute a great challenge to the Arab banks, in the fields of credits, finance and the banking and accounting systems. The study represented the International Financial Reporting Standard (IFRS 9) and the requirements of classification and measurement of the obligations, with special focus on the differences between the two standards. The study as well, focused on the challenges which face the standard application and the effect of this application on the banking system, with special focus on the expected credits loss (ECL). The study represented examples of some Arab banks experiences and evaluated these experiences. The study has come out with some results, including that the change of the (ECL) model will create some impediments on the credit and finance policies of the Arab banks, whereas the standard (IFRS9) will strengthen the shareholders and depositors trust, because it adopts a perceptional policy which avoids the expected loss which, in turn, reduces the liquidity risk and the failure of the obligations payment. The study also proposed some recommendations.